Document: EB 2008/95/INF.8
Date: 28 January 2009
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

البيان الختامي

الذي ألقاه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
السيد لينارت بوغه
أمام الدورة الخامسة والتسعين للمجلس التنفيذي

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والتسعون

روما، 15–17 ديسمبر/كانون الأول 2008

للعلم

المدراء الموقرون،

أودّ الآن أن أعرض بإيجاز ما أجريناه من مداولات، وأن أسلّط الضوء على ما اتخذناه من قرارات في هذه الدورة.

استهل المجلس التنفيذي مداولاته باستعراض وثيقة "برنامج العمل واعتماد تمويل تجهيز البرامج والميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق ومكتب التقييم فيه لعام 2009" (الوثيقة EB 2008/95/R.2 وضميمتها، اللتان سيتم توحيدهما في الوثيقة EB 2008/95/R.2/Rev.1). وأثنى المجلس على لجنة مراجعة الحسابات ولجنة التقييم لاستعراضها المقترحات المعروضة، وهو ما سهل المداولات (الوثيقتان EB 2008/95/R.3 وEB 2008/95/R.5، على التوالي).

ووافق المجلس على المستوى المستهدف لبرنامج عمل الصندوق المخطط له لعام 2009 البالغ 715 مليون دولار أمريكي، رهناً بتوفر الموارد، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 10 في المائة مقارنة ببرنامج العمل لعام 2008.

وأثنى المدراء على الوثيقة لما اتسمت به من وضوح أكبر ورحبوا بمقترح تقديم ميزانية واحدة في المستقبل. ومع ملاحظتهم زيادة الموارد المكرسة للعمليات، فقد حثوا الإدارة على بذل جهود مضاعفة للمواءمة بين التكاليف والإسهام في النتائج. وتعهدت الإدارة بزيادة تعزيز الكفاءة والفعالية في الصندوق، من خلال عملية إصلاح الموارد البشرية.

ثم وافق المجلس على مجموع اعتماد تمويل تجهيز البرامج البالغ 41.98 مليون دولار أمريكي.

وبعد أن استعرض المجلس الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2009 البالغة 73.33 مليون دولار أمريكي وميزانيته الرأسمالية البالغة 4.08 مليون دولار أمريكي، فقد رخص بعرضهما على مجلس المحافظين في دورته الثانية والثلاثين. وتم التأكيد للمدراء بأن ملاحظاتهم ستلقى الاهتمام الواجب، بما فيها تلك المتعلقة بالمعدل الحالي المرتفع للتضخم وما له من أثر على العروض المقبلة.

وأخيراً، استعرض المجلس برنامج عمل مكتب التقييم وميزانيته الإدارية لعام 2009 البالغة 5.85 مليون دولار أمريكي، وأوصى بعرضها على مجلس المحافظين في دورته المقبلة. كما وافق على أولويات مكتب التقييم والتقييمات على مستوى المؤسسة المزمع أن يجريها في السنوات القادمة.

ورداً على استفسارات تقدم بها عدد من المدراء التنفيذيين، قُدم توضيح بأن التقييم المشترك مع مصرف التنمية الأفريقي للزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا سيجري تبادله بين إدارة الصندوق والحكومات المعنية في مارس/آذار 2009[1]، حيث سيعرض بعدئذ على المجلس التنفيذي. وقبل ذلك، سيتم إصدار تقرير مرحلي. كما أُبلغ المجلس أيضاً بأن العمل على تقييم التمايز بين الجنسين سيبدأ في النصف الثاني من عام 2009، في حين سيُنظر في سياسة التقييم في الصندوق كجزء من استعراض الأقران، المقرر أن يبدأ في مطلع 2009.

[1] في الدورة التالية والخامسة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق، اتُفق على أن ينظر المجلس التنفيذي في سياسة للصندوق بشأن التمايز بين الجنسين واستراتيجية لتنفيذها وذلك فور الانتهاء من تقييم أدائه في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي سيجريه مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عام 2009.

وفي إطار البند المتعلق بالتقييم، بحث المجلس التنفيذي وأقر تقريرَيّ رئيس لجنة التقييم عن دورتها الثالثة والخمسين (الوثيقة EB 2008/95/R.5) ودورتها الرابعة والخمسين والحلقة الدراسية غير الرسمية التي عقدت في 5 ديسمبر/كانون الأول 2008 (الوثيقة EB 2008/95/R.6).

واستعرض المجلس بعدئذٍ التقرير السنوي السادس لنتائج وأثر عمليات الصندوق (الوثيقة EB 2008/95/R.7، وضميمتها) والذي يشمل العمليات التي جرى تقييمها في عام 2007، بالإضافة إلى استجابة الإدارة لهذا التقرير. وأثنى المجلس على مكتب التقييم لجودة تقريره الذي يمثل أداة هامة للإدارة وللمجلس من أجل رصد أداء مشروعات الصندوق وبرامجه واستخلاص الدروس الكفيلة بتحسين تصميم المشروعات وتنفيذها في المستقبل. وكانت الاستنتاجات التي خرج بها التقرير مشجعة، وأظهرت أن جميع المشروعات المشمولة بالتقييم قد صُنّفت على أنها مرضية من حيث أدائها وإنجازاتها الإجمالية وحققت تحسناً على صعيد الاستدامة.

ودار نقاش مستفيض حول صعوبة مقارنة تقييمات مشروعات الصندوق وبرامجه بما لدى الوكالات والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. وتم التطرق لأسئلة ذات صلة بمنهجية التحليل. حيث تم التأكيد على أنّ دقة المقارنات ستزيد بزيادة ما لدى الصندوق من بيانات عن برامجه ومشروعاته التي جرى تقييمها. وأعرب المدراء عن رغبتهم في أن يشمل التقرير تقييم المزيد من الفوائد المباشرة، وهو اقتراح تبناه مكتب التقييم في دليل التقييم الجديد. ثم وافق المجلس على مواضيع التعلم الموصى بأن يشملها تقريرا نتائج وأثر عمليات الصندوق لعامي 2009 و2010، وأعرب عن تطلعه لاستعراض قائمة مواضيع التعلم للإصدارات المقبلة من التقرير الذي سيعرض في عام 2009.

واستعرض المجلس بعدئذٍ التقرير الثاني بشأن الفعالية الإنمائية للصندوق وتعليقات مكتب التقييم عليه (الوثيقة EB 2008/95/R.8 وضميمتها، اللتان سيتم توحيدهما في الوثيقة EB 2008/95/R.8/Rev.1). وكما أُبلغ المجلس في دورة سبتمبر/أيلول 2008، فقد دُمج تقرير أداء الحافظة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق بغية تقديم عرض عام عن أداء الصندوق ككل، يشمل الفعالية الإنمائية لبرامجه وفعاليته التنظيمية. وكما في التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق، فقد أظهرت نتائج تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق تحسناً في أداء الصندوق، حيث أنّ ثلاثة من بين أربعة مؤشرات رئيسية لإطار قياس النتائج زادت بالفعل عن المستوى المستهدف لعام 2010. وقدم التقرير دلائل ملموسة حول كيفية استجابة الصندوق للدعوة بتوسيع برنامج عمله وزيادة فعاليته الإنمائية والتنظيمية وأنه نجح في الجمع ما بين تحقيق المزيد والأفضل. وأظهرت البيانات أيضاً زيادة الفعالية التنظيمية للصندوق نتيجة تحسن الإدارة والرصد في التخطيط والمالية والموارد البشرية.

وأثنى المجلس على إدارة الصندوق لجودة التقرير وقدم عدة مقترحات لإدخال تحسينات عليه. وأكدت الإدارة على أنّ إصدار تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق هو عملية متطورة وأنّ تعليقات المدراء التنفيذيين ستؤخذ بعين الاعتبار لزيادة تطوير التقرير.

واستعرض المدراء بعد ذلك التقرير المرحلي وخطة الأنشطة للحضور القطري للصندوق، حيث رحبوا بأثر زيادة الحضور القطري، الذي أسهم كثيراً في تحسين تنفيذ المشروعات وأدائها؛ وزيادة تبادل المعارف، وبناء الشراكات، والمواءمة والتنسيق؛ وتعزيز الحوار بشأن السياسات. كما أعربوا عن تقديرهم للنتائج الإجمالية لزيادة انخراط الصندوق بصورة أكثر فعالية على المستوى القطري وزيادة الملكية القطرية. وضمن إطار الدعم الموسع هذا، وافق المجلس على مقترح توسيع الحضور القطري للصندوق في عام 2009، كما يرد في الفقرتين

57 و58 من الوثيقة (EB 2008/95/R.9). وسيُسجل في محاضر هذه الدورة امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت في هذا الشأن.

ووُزعت على المدراء وثيقة قاعة مؤتمرات تناولت الالتزامات التي اتخذتها الإدارة فيما يخص تنفيذ الحضور القطري ووضع سياسة الحضور القطري للصندوق، استجابةً للقضايا التي أثارها المدراء أثناء المناقشة. ومن بينها معايير واستراتيجيات للدخول والخروج، وتقديم معلومات عن فوائد وتكاليف مقترحات زيادة الحضور القطري للصندوق في المستقبل، وحدود توسع المكاتب القطرية للصندوق في عام 2010. وستشكل وثيقة قاعة المؤتمرات هذه جزءاً من التقرير المرحلي المنقح وخطة الأنشطة للحضور القطري للصندوق (الوثيقتان EB 2008/95/R.9 وEB 2008/95/CRP.2، اللتان سيتم توحيدهما في الوثيقة EB 2008/95/R.9/Rev.1).

وبعد أن استعرض المجلس تقريراً عن مشاركة الصندوق في مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الوثيقة EB 2008/95/R.10 التي ستعدل لتصبح EB 2008/95/R.10/Rev.1)، وافق على المساهمات المقترحة لتخفيف دين كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا للصندوق. كما وافق على أن يُعرض التقرير المرحلي على مجلس المحافظين في دورته المقبلة، بعد تعديله بالصورة الملائمة ليظهر القرارات التي اتخذها المجلس.

ونظر المجلس في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لكل من: إثيوبيا (الوثيقة EB 2008/95/R.11)، وغواتيمالا (الوثيقة EB 2008/95/R.12)، وغينيا (الوثيقة EB 2008/95/R.13)، وإندونيسيا (الوثيقة EB 2008/95/R.14)، والمغرب (الوثيقة EB 2008/95/R.15)، وسوف تُسجل الملاحظات التي تم الإدلاء بها في محاضر هذه الدورة.

ثم استعرض المجلس الموارد المتاحة لعقد الالتزامات في هذه الدورة (الوثيقة EB 2008/95/R.16 وضميمتها) ووافق على استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدماً بمبلغ يصل إلى 110.5 مليون دولار أمريكي. وأشار المدراء إلى أنّ من المتوقع أن يصل مجموع المبلغ الإضافي لسلطة الالتزام بالموارد مقدماً في نهاية عام 2008، على أساس صافي التدفقات العائدة المتوقعة حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول، إلى 753.6 مليون دولار أمريكي.

كما صادق المجلس في دورته هذه أيضاً على خمسة عشر برنامجاً ومشروعاً: ستة منها في أفريقيا، وخمسة في آسيا والمحيط الهادي، وثلاثة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وواحد في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ولاحظ المدراء أن مقترحي الإكوادور والمكسيك المدرجين أصلاً على جدول الأعمال قد ألغيا منه لإفساح المجال لمزيد من المشاورات بين الصندوق والحكومتين المعنيتين بشأن الأدوات المالية والتقنية الأنسب.

فيما يخص مقترحي سوازيلند وجمهورية فنزويلا البوليفارية، اللذين لم تكن المفاوضات بشأنهما قد استُكملت قبل أن ينظر فيهما المجلس، فقد وافق المجلس عليهما شريطة أن تُستكمل تلك المفاوضات في غضون ستة أشهر من موافقته عليهما وأن يُبلغ في إحدى دوراته المقبلة بأية تعديلات هامة تطرأ على شروطهما المقدمة في هذه الدورة. ولاحظ المجلس أيضاً بأن المفاوضات الرسمية لمقترحي كينيا والفلبين سوف تُستكمل مطلع العام المقبل. وفي حالة كينيا، يتمثل ذلك في إدخال تعديلات طفيفة إلى اتفاقية القرض القائمة لمشروع تنمية

المجتمعات المحلية في جنوب نيانزا، أما في حالة الفلبين، فقد تمت الموافقة على تقديم القرض بشروط متوسطة، وهو ما يستدعي إعادة التفاوض حول الشروط مع الحكومة.

أقر المجلس بأن البرنامج المقترح لموريتانيا ذو تصميم جيد ويستهدف الفئات الأفقر في هذا البلد، الذي يعتبر أحد أفقر البلدان في العالم. لكن نظراً لمسائل هامة تخص التسيير وأثرها المحتمل على الاستدامة، اتفق المجلس على أن يرجئ النظر في البرنامج إلى دورته السادسة والتسعين التي ستعقد في أبريل/نيسان 2009.

كما استعرض المجلس وأقر مذكرات رئيس الصندوق بشأن تعديل المشروعات والبرامج لكل من بوليفيا، والبرازيل، والضفة الغربية، واليمن.

ووافق المجلس في هذه الدورة أيضاً على عشر منح مقترحة. ثمان منها مقدمة بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية: منحتان إلى مركزين دوليين تساندهما الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، هما المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية والمعهد الدولي لإدارة المياه، ومنحة واحدة إلى الائتلاف الدولي المعني بالأراضي؛ وخمس منح مقدمة إلى مراكز دولية لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. كما وافق على منحة بموجب نافذة المنح القطرية إلى المؤسسة الدولية المعنية بشعوب جنوب المحيط الهادي كما أضيفت منحة واحدة إلى مقترح البرنامج الخاص بغواتيمالا. ووافق المجلس أيضاً على تغيير الجهة المتلقية للمنحة الخاصة ببرنامج مساندة شراكة إدارة معارف التمويل الريفي – المرحلة الثانية، لتصبح الرابطة الإقليمية للائتمان الزراعي في أفريقيا بدلاً من مؤسسة غاتسبي الكينية.

ومن ثمّ استعرض المجلس الوثيقة المتعلقة بأنشطة المشروعات المزمعة للفترة 2008–2009 (الوثيقة EB 2008/95/R.44)، وأحاط علماً بما ورد فيها من معلومات عن المشروعات المدرجة في الذخيرة وعن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي يجري إعدادها وتلك المقررة لعام 2009.

كما أحاط المجلس علماً بتقرير عن الدورة الرابعة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2008/95/R.45) تضمن ملخصاً عن مداولات الدورة الرابعة للهيئة.

وفي إطار البند المتعلق بالمسائل المالية، بدأ المجلس باستعراض تقارير مرحلية: تقرير عن وضع مساهمات التجديد السابع لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2008/95/R.46)، وتقرير عن حافظة استثمارات الصندوق في الفصل الثالث من العام 2008 (الوثيقة EB 2008/95/R.47). وأخذ المجلس علماً بالتقرير الشفهي المقدم بشأن وضع مساهمات التجديد السابع فيما يخص المدفوعات التي تم تلقيها منذ 30 سبتمبر/أيلول 2008، بما يجعل مجموع المدفوعات التي تم تلقيها 411 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 64 في المائة من مجموع التعهدات.

فيما يخص التقرير عن حافظة استثمارات الصندوق في الفصل الثالث من عام 2008 والمعلومات المحدثة المقدمة بشأنها، أحاط المدراء علماً بأنّ أداء حافظة استثمارات الصندوق كان قوياً، رغم الظروف السائدة في السوق، وفي 12 ديسمبر/كانون الأول 2008، بلغ صافي عائد الاستثمار المتوقع حتى تاريخه من هذا العام 117.6 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعادل عائد مقدر حتى تاريخه من هذا العام بنسبة 4.88 في المائة. ورحب المجلس بالتقرير الشفهي المقدم بشأن جهود الصندوق لحماية حافظة استثماراته من أية آثار سلبية ناجمة عن التطورات التي تشهدها الأسواق المالية الدولية.

ومن ثم بحث المدراء التقرير النهائي من النفقات المتكبدة في إعداد المقر الجديد للصندوق (الوثيقة EB 2008/95/R.48) وأعربوا عن تقديرهم للدعم المقدم سواء من إيطاليا، البلد المضيف، أو البلدان التي قامت برعاية قاعات الاجتماع. ووافق المجلس على عرض التقرير النهائي على الدورة المقبلة لمجلس المحافظين.

ثم عرض رئيس لجنة مراجعة الحسابات تقريرين عن اجتماعها الثاني بعد المائة (الوثيقة EB 2008/95/R.49) الذي عقد في 11 نوفمبر/تشرين الثاني واجتماعها الثالث بعد المائة (الوثيقة EB 2008/95/R.61) الذي عقد في 11 ديسمبر/كانون الثاني. واستعرض المجلس وأقر التقريرين اللذين قدما معلومات عن استعراض لجنة مراجعة الحسابات لعدة أمور منها الإجراءات المتخذة بشأن توصيات التقدير الخارجي لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في الصندوق، بما في ذلك مراجعة اختصاصات اللجنة ونظامها الداخلي. ولاحظ المجلس أنّ اللجنة ستجري المزيد من البحث بشأنهما وأنها ستقدم النتائج إلى المجلس التنفيذي في دورته في أبريل/نيسان 2009. كما أقر المجلس أتعاب المراجع الخارجي بمبلغ 000 180 يورو.

ثم انتقل المجلس إلى استعراض البنود المتعلقة بإصلاح الموارد البشرية، وتحديداً التقرير عن التقدم المحرز (الوثيقة EB 2008/95/R.60) والمقترح الخاص ببرنامج الإنهاء الطوعي المبكر للخدمة في الصندوق (الوثيقة EB 2008/95/R.4). وأثنى المدراء على الأهداف الأربعة لعملية الإصلاح لتركيزها على تطوير قوة عمل وبنية تنظيمية تعكسان على نحو أفضل قيم الصندوق ومهمته وأهدافه. ويمثل برنامج الإنهاء الطوعي المبكر للخدمة خطوةً هامة في السعي نحو تحقيق هذه الأهداف من خلال تسريع تغير الموظفين، خاصةً في حال وجود تعارض بين مهارات الموظفين وقدرتهم على التنقل وحوافزهم الشخصية. وعلى هذا الأساس، فقد أوصى المجلس بأن تعرض الوثيقة (EB 2008/95/R.4)، مع مشروع القرار الوارد فيها، على دورة مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2009 لإقرارها.

ثم استعرض المجلس مراجعة الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية (الوثيقة EB 2008/95/R.50). ورحب المدراء بعملية التحديث، لكن طالبوا بمزيد من الوقت لإفساح المجال أمام استعراض شامل. وعلى هذا الأساس، اقتُرح عقد حلقة دراسية غير رسمية في روما للنظر في الشروط العامة في الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي.

ثم استعرض المجلس التقرير المرحلي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (الوثيقة EB 2008/95/R.51 وضميمتها). وأحاط المدراء علماً بالدرجات القطرية لعام 2008، والمخصصات القطرية السنوية لعام 2009، كما رحبوا أيضاً بالمعلومات المفصلة عن تقييمات إطار قطاع التنمية الريفية لعام 2008 والواردة في ضميمة التقرير. ولاحظ المجلس إدراج هايتي وليبريا ضمن البلدان المتلقية للمخصصات في عام 2009. كما وافق على عرض التقرير، ومعه الدرجات والمخصصات القطرية، على مجلس المحافظين في دورته الثانية والثلاثين.

واستعرض المجلس التقرير السنوي الأول عن ضمان الجودة في مشروعات وبرامج الصندوق (الوثيقة EB 2008/95/R.52). ورحب المدراء بالأثر الإيجابي لاستعراضات تعزيز الجودة وضمان الجودة على تصميم المشروعات وقيام التقرير بتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين. وأعرب بعض المدراء

عن تقديرهم لكون أحد أهداف عملية ضمان الجودة يتمثل في الوصول في نهاية المطاف إلى الموافقة على المشروعات على أساس "عدم الاعتراض"، وأبدوا تطلعهم لرؤية تقارير مقبلة بهذا الصدد.

ثم نظر المجلس في تقرير أمانة الائتلاف الدولي المعني بالأراضي لعام 2008 (الوثيقة EB 2008/95/R.53). وقدم التقرير معلومات عن إنجازات الائتلاف المؤسسية والتشغيلية، وعن المرحلة الأخيرة من تنفيذ خطة عمله التي صيغت استجابةً للنتائج التي خلص إليها التقييم الخارجي الذي أجرى عام 2006. وفي هذا الصدد، لاحظ المدراء الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الصندوق والائتلاف الدولي المعني بالأراضي وأعربوا عن تقديرهم له.

واستعرض المجلس التقرير المرحلي عن أنشطة الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام 2008 (الوثيقة EB 2008/95/R.54)، حيث رحب المدراء بالتركيز على أوجه التكامل بين نهج الآلية العالمية في الدعم القطري والإطار الاستراتيجي والنموذج التشغيلي للصندوق. ووافق المجلس على عرض التقرير على مجلس المحافظين في دورته المقبلة.

وأوصى المجلس التنفيذي بعرض طلب العضوية غير الأصلية في الصندوق الذي تقدمت به جمهورية جزر مارشال (الوثيقة EB 2008/95/R.57) على مجلس المحافظين للموافقة. ومن ثم وافق على مسودة جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والثلاثين لمجلس المحافظين (الوثيقة EB 2008/95/R.55)، التي عُدّلت لتتضمن بنداً عن طلب العضوية غير الأصلية وآخر عن المقترح الخاص ببرنامج الإنهاء الطوعي المبكر للخدمة. كما أخذ المجلس علماً ببرنامج الأحداث المصاحبة لدورة مجلس المحافظين المقبلة. كما أوصى بعرض تقرير لجنة مخصصات رئيس الصندوق (الوثيقة EB 2008/95/R.56) على مجلس المحافظين، كي يتبنى مشروع القرار الوارد فيها.

كما وافق المجلس على دعوة أربعة مراقبين جدد لحضور الدورات القادمة لمجلس المحافظين (الوثيقة EB 2008/95/R.58). كما وافق على المواعيد المقترحة لدورات المجلس التنفيذي خلال عام 2010 (الوثيقة EB 2008/95/R.59). وأُبلغ المدراء التنفيذيون بأنه سيتم إعداد نسخة محدثة من هذه الوثيقة تتضمن التقويم النهائي لجميع الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها لعرضها على المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان 2009. وأخيراً، لاحظ المجلس المعلومات المقدمة بشأن كوبا، والتي أضيفت إلى جدول الأعمال بطلب من المدير التنفيذي الممثل للمكسيك.

المدراء الموقرون،

لقد شعرنا ببالغ الأسى لنبأ الرحيل المفاجئ لصديقنا وزميلنا العزيز Theo van Banning، المدير التنفيذي الممثل لهولندا. وبصفته أحد أعضاء هذا المجلس، ومقرر القائمة ألف، فقد كان التزام ثيو الذي لا يتزعزع وحماسه الذي لا يفتر تجاه الصندوق والمستفيدين منه ومجموع أعضائه، من الأمور التي لا تقدر بثمن. سنفتقده كثيراً، وسننقل تعازينا إلى ذويه وزملائه ونعرب لهم عما نُكنّ له من احترام وتقدير.

هذه الدورة ليست الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي في عام 2008 فحسب، بل هي أيضاً دورته الأخيرة بتشكيلته الحالية من الأعضاء. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر كل واحد منكم لعملكم الممتاز وإنجازاتكم على مدى السنوات الثلاث الماضية وعلى تفانيكم الثابت تجاه الصندوق ومهمته.

وأود أن أتوقف لحظة لأقول كلمة وداع لبعض موظفي الصندوق الذين سيتركون الصندوق في الأشهر القادمة.

وجه مألوف لكم جميعاً، هو وجه السيد Uday Abhyankar، وهو موظف منذ مدة طويلة في الصندوق، الذي انضم إليه في عام 1987. وقد قدم إسهامات قيّمة للصندوق على مدى هذه السنوات. وقد اضطلع في الآونة الأخيرة، بصفته المستشار الخاص، بدور قوي وأساسي في فريق الإدارة العليا للصندوق، مقدِّماً المشورة والمساعدة والتوجيه لنا جميعاً. وقد انخرط باستمرار مع أعضاء الصندوق وموظفيه، وساعد في إرساء شراكات قوية سواء ضمن منظومة الأمم المتحدة أو مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وقد مثّل الصندوقَ باقتدار في مختلف المحافل الدولية، وقد كان لي حليفاً قوياً وأهلاً للثقة عندما كنت أعمل على الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة وعلى العديد من المبادرات الهامة الأخرى. وأنا واثق أنكم جميعاً تشاركونني في أن نتقدم منه بالشكر على ما قدمه من خدمات ممتازة للصندوق، وأن نتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

وجهٌ آخر أقل بروزاً ربما، لكنه ليس أقل أهمية لي، وهو وجه مساعدتي التنفيذية، السيدة Susan Baraldi، التي بدأت حياتها المهنية مع الصندوق في عام 1986. وهي الآن على وشك التقاعد، ولا يسعني إلا أن أثني عليها على خدماتها الرائعة، وطبيعتها الطيبة، ودورها الداعم لي وللعديد من أعضاء المجلس. وهي ركن أساسي وسند كبير في مكتب الرئيس. شكراً جزيلاً لك Susan.

شخص آخر، يعرفه بعضكم، كان بدوره سنداً من نوع آخر لي، هو سائق الصندوق، السيد Vincenzo Valentini. سيتقاعد Vincenzo مطلع العام القادم بعد ثلاثين عاماً من الخدمة كسائق رئيس الصندوق. لقد قدّم دعماً هائلاً لي في السنوات الثماني معي، وأظهر تفانياً استثنائياً، كثيراً ما تجاوز نداء الواجب. وأود هنا أن أشيد به أيضاً.

كما أود أن أضيف بضع كلمات في هذا المقام إذ أن هذه هي آخر دورة لي كرئيس لهذا المجلس. لقد حققنا الكثير معاً. وثمة طرق عديدة لقياس التقدم الذي أحرزناه. لقد نقلنا الصندوق من مستوى إقراض يقل عن 400 مليون دولار أمريكي في السنة إلى ما يزيد عن 700 مليون دولار أمريكي للسنة المقبلة؛ والأهم ربما، هو أننا قمنا بزيادة جودة عملنا ونتائجه وأثره؛ كما قمنا بإصلاح المؤسسة وتطويرها بشكل جذري. وما كان كل هذا ليتحقق من دون التزامكم القوي ومشاركتكم.

لقد لعبت دورات المجلس التنفيذي، ودورات هيئة مشاورات تجديد الموارد، والتقييم الخارجي المستقل للصندوق، جميعها دورا في الحملة من أجل التغيير – ليس التغيير من أجل التغيير في حد ذاته، بل من أجل الارتقاء بهذه المؤسسة. لقد قدمتم لي دعماً كبيراً في النظر إلى الصورة الكبرى: القيام بالإصلاح؛ والتركيز على النتائج والأثر؛ وتقديم نتائج أكثر وأفضل للدول الأعضاء، ومن ثم إلى فقراء الريف من الرجال والنساء الذين نخدمهم. لما أوليتموني من ثقة ومنحتموني من دعم، سأدين لكم بالامتنان أبد الدهر.

لقد ساعدتمونا في التركيز على القضايا الاستراتيجية والسياسات والاستراتيجيات – سواء كانت استراتيجيات عامة أو مواضيعية أو قطرية. كما أوليتم نفس القدر من الأهمية لكل من الرصد والمتابعة، لضمان اتباع التوجهات الاستراتيجية المحددة وتحقيق الأهداف المنشودة. وقد اعتمدتم على تقاريرنا الذاتية، كالتقرير عن الفعالية الإنمائية للصندوق، وعلى نتائج مكتب التقييم المستقل، من خلال التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وتقارير الخبراء الخارجيين، ومن خلال عمليات التقييم الخارجي المستقل. لقد ساءلتم إدارة الصندوق

سواء هنا في المجلس التنفيذي، أو بمزيد من التفصيل في لجنة التقييم ولجنة مراجعة الحسابات. وإني على يقين بأنكم قد أنشأتم إطاراً عالي الجودة للتسيير والمساءلة لإدارة الصندوق وللمؤسسة ككل.

لقد سادت روح مهنية رائعة، طُرحت من خلالها الحجج الجيدة ووجدت لها آذاناً صاغية، ونوقش جدول أعمال للتغيير لاقى الدعم والتوجيه، ولم يعترضه سوى عدد قليل من القضايا الخلافية. وقد أدركتم أن وقتكم أثمن من أن تنخرطوا في الإدارة الجزئية، وأنّ تحديد الأهداف، والرصد والتقييم، بوصفها إطاراً للمساءلة، تحقق أكثر – أكثر بكثير – مما تحققه الإدارة الجزئية. وكان من بواعث سعادتي أن أعمل معكم، كرئيس للمجلس، وأن أتعلم حقاً من أفكاركم وخبراتكم ورؤاكم على اختلافها الشديد. وكل ذلك جزء من قوة الصندوق. لذا، فإني في غاية الامتنان على ما قدمتموه لي من دعم وأشكركم عليه. ولا ريب في أنكم ستواصلون توجيه هذه المؤسسة من نفس المنظور الاستراتيجي: ألا وهو تبني التغيير والإصلاح بغية مواصلة تعزيز جودة الصندوق وأهميته. فهو يحظى بموظفين على قدر كبير من الإبداع والمهنية والالتزام، وهم يعتمدون على إدارتكم الجيدة لتحقيق كلّ ما لديهم من إمكانات كامنة. ويرجع لكم الفضل في تفوقهم. إنهم مستقبل الصندوق وستعمل إدارتكم على تحقيق إمكاناتهم. شكراً جزيلاً.

وختاماً، أتمنى لكم جميعاً عودةً ميمونةً إلى أوطانكم، ونهاية عام سعيدة، وعاماً جديداً أفضل.